

دور الاستقرار المالي وتأثيره على النشاط الاقتصادي

The Role of Financial Stability and
Its Impact on Economic Activity

المحاور الرئيسية

1 المقدمة

2 ما المقصود بالاستقرار المالي؟

3 أهمية الاستقرار المالي وتأثيره
على النشاط الاقتصادي

4 دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي

5 الاستقرار المالي في دولة الكويت

6 الخاتمة

المقدمة

1

يعتبر الاستقرار المالي حجر أساس للتصدي للأزمات المالية والاقتصادية، حيث تمثل جميع عوامل الاستقرار المالي من أسواق مالية وقطاع مصرفي وبنية تحتية صمام أمان لتحقيق التوازن الاقتصادي للدول. ومع ظهور العديد من التطورات في محركات النظام المالي، من حيث انتشار العملات المشفرة والبنوك الرقمية والتقنيات الحديثة المستخدمة في الخدمات المالية، وأسواق المال، ومع تنامي الترابط بين الأسواق والاقتصادات حول العالم، أصبحت الحاجة إلى تحقيق الاستقرار المالي أكثر إلحاحًا، وذلك تجنبًا لوقوع أزمات مالية على نطاق أوسع سواء على مستوى الأفراد والشركات والدول، لذلك جاء تعريف البنك المركزي الأوروبي للاستقرار المالي بأنه حالة يكون فيها النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والمؤسسات والأسواق المالية والبنية التحتية، لديه القدرة على تحمل الأزمات الاقتصادية، وبالتالي تقليل احتمالية حدوث اضطرابات في عمليات الوساطة المالية لعدم تعطيل تخصيص المدخرات من أجل تعزيز فرص الاستثمار. في هذه الإضاءة، نركز على بيان مفهوم الاستقرار المالي وأهميته ومتطلباته، بالإضافة إلى دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، مع عرض نموذج للاستقرار المالي وتأثيره على النمو الاقتصادي للدولة.



ما المقصود بالاستقرار المالي؟

يوجد عدة تعريفات للاستقرار المالي من بينها الآتي:

يعرّف صندوق النقد العربي الاستقرار المالي بأنه

"قدرة النظام المالي الذي يتضمن المؤسسات والأسواق المالية والبنية التحتية على تحمل الصدمات والاختلالات المالية، مما يساهم في تقليل احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام تقديم الخدمات المالية، وبالتالي زيادة تخصيص المدخرات لفرص استثمارية".

وبالتالي يركز مفهوم الاستقرار المالي على مقاومة الصدمات الاقتصادية، وقدرة النظام المالي على مواصلة تقديم الخدمات المالية والوساطة المالية لتلبية الفرص الاستثمارية.

أهمية الاستقرار المالي وتأثيره على النشاط الاقتصادي

مع تفاقم حالة عدم اليقين في ظل المتغيرات المتلاحقة التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة تزداد أهمية استقرار النظام المالي في الدولة نظرًا لدوره بالغ الأهمية للأفراد والمؤسسات على حد سواء، إذ أنه يُساعد في تعزيز الثقة لدى جميع الأطراف المعنية وفتح آفاق النمو الاقتصادي للنمو، ويمكن إيجاز ذلك على النحو التالي:



التصدي للأزمات الاقتصادية

يساعد الاستقرار المالي على امتصاص تأثير الأزمات الاقتصادية والمالية، من خلال قيام النظام المالي بمكوناته الرئيسية (مؤسسات مالية وبنية تحتية وأسواق مالية...) بالعمل على توفير الخدمات الأساسية التي تحافظ على النمو الاقتصادي، مثل المحافظة على حركة تسديد المدفوعات لتمكين عمليات الشراء والبيع للسلع والخدمات، ومراقبة عمليات التمويل والإقراض، وإدارة المخاطر، وإدارة المدخرات، وغيرها مما يساهم في تقليل من الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية.



تعزيز ثقة المستثمرين

يزداد إقبال المستثمرين على ضخ مزيد من استثماراتهم في الأسواق كلما زادت ثقتهم في النظام المالي لتلك الأسواق، وذلك لأن استقرار النظام المالي يساهم في انخفاض التعرض لخسائر الاستثمار.



تعزيز حماية العملاء

يتطلب استقرار النظام المالي وجود منظومة من عمليات الإشراف والرقابة على عمل المؤسسات والأسواق المالية، تعزز قدرة تلك المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء، مما يزيد حمايتهم من الخسائر المالية.



تعزيز تدفق التجارة الخارجية

يعمل استقرار النظام المالي على تمكين الشركات من الوصول إلى الخدمات المالية وخاصة خدمات الائتمان، مما يساعد على تسهيل تدفقات التجارة الخارجية، وحركة الأسواق.

كما يؤثر الاستقرار المالي بشكل إيجابي على نمو النشاط الاقتصادي، بشكل مباشر وغير مباشر، ويمكن إيجاز ذلك على النحو التالي:

أ. التأثير المباشر للاستقرار المالي على النشاط الاقتصادي

- يساهم الاستقرار المالي في تحقيق الاستقرار النقدي، وبالتالي استقرار مستوى الأسعار العام.
- يعمل على زيادة الإنتاج، مما يساهم في ارتفاع معدلات التوظيف، وبالتالي ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية وانخفاض معدلات الفقر.
- يساهم في تنويع الاستثمار، وبالتالي زيادة تنويع النشاط الاقتصادي بالدولة، مما يساعد على تعزيز دعائم اقتصاد الدولة في التصدي لأي كوارث وأزمات طارئة قد تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي.

ب. التأثير غير المباشر للاستقرار المالي على النشاط الاقتصادي

- تعزيز الثقة بالمؤسسات المالية، وبالتالي ضمان قيام تلك المؤسسات بدور الوساطة المالية المنوط بها، من حيث توفير الائتمان للاستثمارات، وتعزيز ثقة الجمهور المحلي والدولي في التعامل معها، مما يساعد بدوره على تعزيز النشاط الاقتصادي بالدولة، واستدامة النمو.
- تعزيز الحالة النفسية للأفراد، وبالتالي نمو قدرة الأفراد على الإنتاجية، وانتشار حالة من الشعور بالثقة والاطمئنان، بهدف التطوير المستمر لرأس المال البشري، الذي يمثل العمود الفقري للنمو الاقتصادي في أي دولة.
- المحافظة على الاستقرار النسبي في الأسعار، والذي يعتبر عنصراً أساسياً لاستدامة نمو النشاط الاقتصادي، حيث أن استقرار الأسعار مكن الأسر والشركات من التخطيط للمستقبل دون القلق من تقلبات حادة في تكلفة السلع والخدمات.
- يساهم في خلق بيئة اقتصادية مستقرة، ففي البيئة المالية المستقرة يمكن أن تعمل الأسواق بكفاءة أكبر لأن التدخلات الطارئة تصبح أقل تكراراً، وبذلك فهو يسمح بتخصيص الموارد بشكل أفضل، وبما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والابتكار.
- يساهم في خلق نوع من العدالة الاجتماعية ويعزز من رفع مستويات المعيشة للجميع، وذلك من خلال توفير الفرص التمويلية بشكل متساوٍ بين مختلف شرائح المجتمع.

دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي

4

يهدف عمل البنوك المركزية إلى تحقيق استقرار مالي يساهم بدوره في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي للدولة، وفيما يلي إيجاز لبعض أهم أدوار البنوك المركزية في هذا الشأن:

إدارة احتياطات البلاد من النقد الأجنبي، وهو ما يساهم في دعم استقرار العملة المحلية وضمان استقرار التبادلات التجارية الدولية، ومع أن هذه الجوانب هي من عوامل تحقيق الاستقرار النقدي إلا أن أثرها يمتد كذلك إلى الاستقرار المالي في ظل ما تحققه من تعزيز للثقة وتأمين للاقتصاد ضد الصدمات.

الإشراف على القطاع المصرفي والمالي ومراقبة المخاطر النظامية التي يتعرض لها القطاع، والعمل على تطوير سياسات وتدابير للحد من تأثير هذه المخاطر على الاقتصاد المحلي، بما في ذلك تفعيل التدخلات الرقابية المبكرة، سواء من خلال تقديم الدعم المالي أو اتخاذ تدابير تنظيمية لضمان استمرارية الثقة في المؤسسات المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي.

في الأوقات التي تواجه فيها البنوك أو المؤسسات المالية ضغوطاً مالية كبيرة، تقوم البنوك المركزية بدور "المقرض الأخير" حيث توفر السيولة اللازمة لمنع انهيار المؤسسات المالية المهمة والحفاظ على استقرار النظام المالي بأكمله.

التأكد من سلامة أنظمة الدفع والتسوية، من حيث التشغيل والإشراف لمنع المخاطر النظامية بهدف تحقيق الاستقرار المالي، وضمان سلامة استخدام النقود والمحافظة على ثقة الجمهور بها.

الاستقرار المالي في دولة الكويت

تسعى البنوك المركزية إلى تجنب الأزمات المالية والمصرفية والحفاظ على الاستقرار المالي، لذلك تعمل تلك الجهات بشكل مستمر على تطوير نظم رقابية للإنذار المبكر للأزمات، وبناء مؤشرات للاستقرار المالي من أجل تقييم المخاطر المحتملة على النظام المالي، وذلك بهدف تخفيض احتمالية حدوث الأزمات، وتقليل تكلفة معالجة آثارها في حالة وقوعها.

في هذا السياق طور صندوق النقد العربي بالتعاون مع فرق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية المنبثقة من مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مؤشراً للاستقرار المالي يشمل أربع مكونات رئيسية، وهي (مؤشر القطاع المصرفي - مؤشر الاقتصاد الكلي - مؤشر سوق رأس المال - مؤشر الدورة المالية)، وتركز هذه الإضاءة على الاستقرار المالي في دولة الكويت من خلال استعراض بعض البنود الرئيسية وفقاً للنشرة الإحصائية الفصلية (أكتوبر- ديسمبر 2023) والصادرة عن بنك الكويت المركزي، وذلك على النحو التالي:

أولاً:

التطورات المحلية المتعلقة بسوق الأوراق المالية

يعد سوق الأوراق المالية أحد مكونات استقرار النظام المالي بالدولة، وقد شهد هذا السوق في الكويت انخفاضاً نسبياً، حيث سجلت القيمة السوقية الرأسمالية **40.3** مليار دينار كويتي بنهاية عام 2023، وذلك مقابل **46.7** مليار دينار كويتي بنهاية عام 2022.

ثانياً:

النظام المالي المحلي

ويشمل القطاع المصرفي كمحور أساسي لاستقرار النظام المالي، بالإضافة لشركات الاستثمار والصرافة، حيث شهدت أصول البنوك الكويتية المحلية زيادة إجمالية **3.5%** بنحو **87.6** مليار دينار بنهاية عام 2023، بالإضافة إلى زيادة ملحوظة في أصول شركات الصرافة بنسبة **5%** بنحو **298** مليون دينار كويتي بنهاية عام 2023.

ثالثاً:

مخاطر البنوك

يضمن ضمان قوة النظام المالي في الرقابة الحصيفة والتحديد الاستباقي للمخاطر المختلفة (مخاطر الائتمان - مخاطر السيولة - مخاطر السوق - مخاطر التشغيل) التي يواجهها القطاع المصرفي بالإضافة لأهمية التقدير الكمي لتلك المخاطر، وتوضيح حجم الخسائر المحتملة لتوقع أثرها على الاستقرار المالي، **وتؤكد المؤشرات قدرة القطاع المصرفي الكويتي في هذا الشأن على مواجهة تلك المخاطر**، فعلى سبيل المثال فيما يخص مخاطر الائتمان، بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة **311.9%**، مما يؤكد على قدرة القطاع المصرفي العالية على مواجهة حالات التعثر.

رابعاً:

الربحية والملاءة المالية لوحدات الجهاز المصرفي

تعد ربحية القطاع المصرفي وملاءته المالية من المؤشرات على سلامة أوضاعه كعنصر أساسي من عناصر الاستقرار المالي، ويتمتع القطاع المصرفي الكويتي بمستوى جيد من الربحية، فعلى سبيل المثال سجل القطاع زيادة ملحوظة في صافي هامش الربحية من نسبة **40.7%** في عام 2022 إلى **43.4%** في عام 2023. وفي تقرير آخر للقطاع المصرفي بالكويت¹، فقد قفزت صافي الأرباح بقيمة **358** مليون دينار كويتي لعدد **9** بنوك كويتية خلال عام 2023، وبذلك ارتفع إجمالي الأرباح إلى **1,535** مليار دينار كويتي لعام 2023، مقارنة بنحو **1,177** مليار دينار كويتي لعام 2022.

وفيما يخص الملاءة المالية، يتمتع القطاع المصرفي الكويتي بملاءة مالية قوية، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال أعلى مستوى له بنسبة **19.9%** خلال عام 2023. لقياس قدرة القطاع تم إجراء اختبارات ضغط، وقد جاءت نتائج الاختبارات إيجابية وفقاً لمتطلبات بازل (3).

خامساً:

نظم الدفع والتسوية

تمثل البنية التحتية لنظم المدفوعات عنصراً أساسياً في الأسواق المالية ومطلباً ضرورياً لاستقرار النظام المالي، وقد توسعت البنية التحتية بالتوازي مع زيادة عدد المعاملات المالية، حيث شهدت دولة الكويت تقدماً في عدد عمليات الدفع الإلكتروني، وذلك طبقاً لتقرير الاستقرار المالي الأخير، الصادر عن بنك الكويت المركزي لعام 2023، حيث بلغت نسبة نمو عمليات الدفع الإلكتروني نحو **8.6%** خلال عام 2023، وذلك بسبب ارتفاع قيمة المعاملات عبر الإنترنت، حيث ارتفعت خلال نفس العام إلى **50%** من إجمالي المعاملات غير النقدية، وقد زادت أجهزة نقاط البيع بنسبة **11.3%**، كما ارتفع عدد أجهزة الصرف الآلي بنسبة **4.1%**، مما يؤكد استمرار تفضيل المدفوعات الإلكترونية على المدفوعات النقدية التقليدية.

الخاتمة

يمثل الاستقرار المالي عنصر حصانة أمام الأزمات المالية والاقتصادية، وتساهم المراقبة الدقيقة لأوضاع الاستقرار المالي بالتقليل من آثار تلك الأزمات في حالة وقوعها، كما يمثل أحد الركائز الرئيسية لاقتصاد مستقر قادر على النمو، وبدونه تعصف الأزمات المالية بمقدرات وثروات الدول والشعوب، وهو ما يدفع الجهات الرقابية إلى تشجيع الجهات المعنية على ترسيخ الاستقرار المالي بالدول عبر مزيد من التطوير والتحليل لمكونات مؤشرات الاستقرار المالي، لكي تعطي نتائج أكثر دقة تساهم في الوقاية من الأزمات المالية من أجل تحقيق الاستقرار المالي بما يعود بالنفع على الدولة والمؤسسات والأفراد. وتخلص هذه الإضاءة إلى تسليط الضوء على بعض التوصيات العامة لتعزيز الاستقرار المالي بدولة الكويت كما يلي:

- رفع مستوى الوعي المالي للأفراد والمؤسسات.
- الإبلاغ عن أي ممارسات مالية غير قانونية.
- مساهمة الأفراد والمؤسسات في دعم التحول الرقمي.
- المشاركة في مبادرات الدولة لدعم الشمول المالي.

المراجع

- بنك الكويت المركزي، "النشرة الإحصائية الفصلية، أكتوبر- ديسمبر 2023".
- بنك الكويت المركزي، "تقرير الاستقرار المالي 2023".
- صندوق النقد العربي، "تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2023".
- غالي، شرين: "دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي"، القاهرة: جامعة عين شمس: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2020.
- ريمة، ذهبي: "الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011م)"، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، 2013.
- باحان، محمد: "دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي"، الجزائر: مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 2014.
- مريم، قديري. محمد، مكيديش: "أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في دول شمال أفريقيا"، الجزائر: مجلة دفاتر بواذكس، مجلد 11، عدد 1، 2022.
- شركة فاستر كابيتال لمسرعات الأعمال، "تقييم المخاطر: قيمة صافية ملموسة كمقياس للاستقرار المالي"، الإمارات، 2024.
- شركة فاستر كابيتال لمسرعات الأعمال، "تعزيز الاستقرار المالي من خلال إشراف OCC"، الإمارات، 2024.



KUWAIT INSTITUTE OF BANKING STUDIES

ص.ب 1080 الصفاة - 13011 الكويت

P.O.Box 1080 Safat 13011 Kuwait | Tel.: +965 22901100 | Fax: +965 22466430

 Kibs_Kuwait |  KIBSKuwait |  KIBS | www.kibs.edu.kw | cs@kibs.edu.kw